قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٦

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم حكومة اليابان للحكومة المصرية منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع "إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصى التابع لجامعة القاهرة"

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم حكومة اليابان للحكومة المصرية منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع "إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصى التابع لجامعة القاهرة" ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧هـ

(الموافق ٢٥ فبراير سنة ٢٠١٦م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٣٧ هـ (الموافق ٢٢ أغسطس سنة ٢٠١٦ م) .

القاهرة فى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥

صاحب السعادة ،

السيد/ تاكيميرو كاجاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن أتقدم بالنيابة عن حكومة اليابان بالتفاهم التالى :

١ - (١) بغرض الإسهام فى تنفيذ مشروع إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصى التابع لجامعة القاهرة (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، قررت حكومة اليابان إتاحة منحة تصل قيمتها إلى ١,٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") لحكومة جمهورية مصر العربية طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى اليابان .

(٢) تتاح المنحة بمقتضى اتفاق منحة (ويشار إليه فيما بعد بـ"اتفاق المنحة") يوقع بين حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ، وهيئة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا) .

(٣) فى إطار التفاهم الحالى، يحكم اتفاق المنحة أحكام المنحة وشروطها ، إلى جانب إجراءات استخدامها .

٢ - تتاح المنحة خلال الفترة التى يتم تحديدها فى اتفاق المنحة، بشرط أن تكون تلك الفترة ما بين تاريخ دخول اتفاق المنحة حيز النفاذ و٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية على الوجه المناسب، فقط ومن أجل شراء المنتجات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع، والتى يتم تحديدها فى اتفاق المنحة، (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنتجات" و"الخدمات") .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات، وتقر الجايكا هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (يقصد بعبارة "الرعايا اليابانيون" فى التفاهم الحالى الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ - تنفذ الجايكا المنحة وفقًا لأحكام اتفاق المنحة من خلال أداء مدفوعات بالين اليابانى فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية بأحد البنوك باليابان تختاره حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة نحو :

(أ) توفير قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع ، وإخلاء الموقع ؛

(ب) توفير المرافق اللازمة لتوزيع الكهرباء ، وتوصيل المياه والصرف الصحى، وأية مرافق أخرى طارئة لازمة لتنفيذ المشروع خارج الموقع المشار إليه بالفقرة (أ) عاليه ؛

(جـ) ضمان التفريغ الفورى والتخليص الجمركى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، والمساعدة فى النقل الداخلى للمنتجات ؛

(د) ضمان الإعفاء من الضرائب الجمركية ، والضرائب الداخلية ، وأية رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات ؛

(هـ) منح الأشخاص اليابانيين الطبيعيين والأشخاص الطبيعية لدولة ثالثة، أو أى منهما، الذين قد تطلب الحاجة لخدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات، التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ؛

(و) ضمان صيانة واستخدام المنتجات والمرافق المنشأة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ؛

(ز) تحمل كافة التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع؛ غير تلك التى تغطيها المنحة ؛ و

(ح) إيلاء الاهتمام اللازم بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية عند تنفيذ المشروع .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان بالمعلومات اللازمة عن المشروع .

(٣) فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات، تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

(٤) لا يتم تصدير أو إعادة تصدير المنتجات من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أن أقتراح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هـذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية التفاهم الوارد فى خطاب سعادتكم وأوافق أن يشكل خطابكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم عظيم تقديرى .

د. سحر نصر

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥

صاحبة السعادة ،

الدكتورة/ سحر نصر

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن أتقدم بالنيابة عن حكومة اليابان بالتفاهم التالى :

١ - (١) بغرض الإسهام فى تنفيذ مشروع إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصى التابع لجامعة القاهرة (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، قررت حكومة اليابان إتاحة منحة تصل قيمتها إلى ١,٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنحة") لحكومة جمهورية مصر العربية طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى اليابان .

(٢) تتاح المنحة بمقتضى اتفاق منحة (ويشار إليه فيما بعد بـ"اتفاق المنحة") يوقع بين حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها، وهيئة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا) .

(٣) فى إطار التفاهم الحالى، يحكم اتفاق المنحة أحكام المنحة وشروطها، إلى جانب إجراءات استخدامها .

٢ - تتاح المنحة خلال الفترة التى يتم تحديدها فى اتفاق المنحة، بشرط أن تكون تلك الفترة ما بين تاريخ دخول اتفاق المنحة حيز النفاذ و٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية على الوجه المناسب، فقط ومن أجل شراء المنتجات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع، والتى يتم تحديدها فى اتفاق المنحة، (ويشار إليها فيما بعد بـ"المنتجات" و"الخدمات") .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات، وتقر الجايكا هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة "الرعايا اليابانيون" فى التفاهم الحالى الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ - تنفذ الجايكا المنحة وفقًا لأحكام اتفاق المنحة من خلال أداء مدفوعات بالين اليابانى فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية بأحد البنوك باليابان تختاره حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة نحو :

(أ) توفير قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع ، وإخلاء الموقع ؛

(ب) توفير المرافق اللازمة لتوزيع الكهرباء ، وتوصيل المياه والصرف الصحى، وأية مرافق أخرى طارئة لازمة لتنفيذ المشروع خارج الموقع المشار إليه بالفقرة (أ) عاليه ؛

(جـ) ضمان التفريغ الفورى والتخليص الجمركى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، والمساعدة فى النقل الداخلى للمنتجات ؛

(د) ضمان الإعفاء من الضرائب الجمركية ، والضرائب الداخلية ، وأية رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات ؛

(هـ) منح الأشخاص اليابانيين الطبيعيين والأشخاص الطبيعية لدولة ثالثة، أو أى منهما، الذين قد تطلب الحاجة لخدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات، التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ؛

(و) ضمان صيانة واستخدام المنتجات والمرافق المنشأة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ؛

(ز) تحمل كافة التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع؛ غير تلك التى تغطيها المنحة؛ و

(ح) إيلاء الاهتمام اللازم بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية عند تنفيذ المشروع .

(٢) تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان بالمعلومات اللازمة عن المشروع .

(٣) فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات، تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

(٤) لا يتم تصدير أو إعادة تصدير المنتجات من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أن أقتراح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم عظيم تقديرى .

السيد/ تاكيهيرو كاجاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية